



وأضاف العبادي أن هذه الضمانات الدستورية والقانونية لا تنعكس بشكل كافٍ على أرض الواقع، في ظل استمرار رصد

## نخيل نيوز

حالات اعتقال ورفع دعاوى كيدية بحق ناشطين ومواطنين، معتبراً أن ذلك يمثل مؤشراً مقلقاً على تراجع الحريات العامة ويؤثر سلباً في الممارسة الديمقراطية، فضلاً عن كونه يبعث برسائل سلبية بشأن واقع حرية التعبير في العراق.

ودعا المركز رئيس مجلس الوزراء علي الزيدي ورئاسة مجلس النواب إلى التدخل العاجل، والعمل على إطلاق حوار وطني يضم ممثلين عن المجتمع المدني والجهات الرسمية في محافظة البصرة، بهدف وضع خارطة طريق واضحة لحماية الحقوق والحريات، وتعزيز الشراكة في معالجة القضايا المرتبطة بالمصلحة العامة، بما يتماشى مع الدستور العراقي والالتزامات الدولية للعراق في مجال حقوق الإنسان.